

برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق
الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية



استراتيجية التنفيذ والأنشطة الإقليمية

للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠



تمهيد الطريق نحو ٢٠٢٠-٢٠١٩

تهدف هذه المذكرة إلى عرض الأنشطة المخطط لها من قبل برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقدرة التنافسية في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وهي تتبع التوجهات الاستراتيجية التي أوصى بها المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أكتوبر ٢٠١٦. وقد عرضت هذه المذكرة على المجلس الاستشاري لبرنامج القدرة التنافسية في أبريل ٢٠١٩ وستدعم مناقشات الفريق التوجيهي في تونس في يونيو ٢٠١٩.

في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، سينخرط البرنامج في مزيد من مناقشة السياسات لدعم النمو الشامل والقدرة التنافسية من خلال مجموعات العمل الإقليمية والمنتديات. سوف يقدم مواد تحليلية لتسهيل اتخاذ قرارات مستنيرة حول إصلاحات السياسات ومواصلة عملية بناء القدرات والمشورة من الأقران من خلال عدد كبير من المشاريع والأنشطة. سوف يستجيب البرنامج أيضاً لطلب المنطقة بتنظيم أنشطة محددة في مجال تطوير البنية التحتية ورفع القدرات الإحصائية. بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ سيصل البرنامج إلى نهاية الولاية الحالية. سيكون له تأثير كبير على تنفيذ إعلان تونس لعام ٢٠١٦ وسيعزز الجهود لضمان النتائج والأثر. في ضوء امتداده ومن خلال اجتماعات رفيعة المستوى بمشاركة وزراء من المنطقة، سيقوم البرنامج بتقييم التحديات والفرص في المنطقة بعد عام ٢٠٢٠ وكيف يجب أن تشكل السياسات وترافق جهود منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحقيق المزيد الاقتصادات التنافسية والمجتمعات المزدهرة.

وسيسترشد البرنامج بزيادة الشمولية وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات في الدوائر التقليدية للموظفين الحكوميين، وسيضمن البرنامج توازناً مناسباً بين الجنسين في جميع الأنشطة ويكفل إدماج الشواغل والاعتبارات الجنسانية في جميع المناقشات والتوصيات المتعلقة بإصلاح السياسات.

النتيجة الأولى: تحسين فهم الروابط بين أبعاد السياسة من قبل حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزيادة ملكية المبادرة

التكامل مع أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	الأنشطة في ٢٠١٩-٢٠٢٠	الأهداف الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	النتائج
<p>سيتم إبلاغ المناقشات الاستراتيجية والنتائج الرئيسية في إطار الأنشطة المختلفة للبرنامج بانتظام إلى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجان المواضيعية الأخرى.</p> <p>جددت لجنة العلاقات الخارجية البرنامج القطري للمغرب لمدة ٣ سنوات في مارس ٢٠١٩. منذ عام ٢٠١٥ كفل البرنامج القطري التخصيب والتعلم المتبادل مع البرنامج، بما في ذلك في مجالات مكافحة الفساد والإحصاءات أو التجارة والاستثمار.</p> <p>قام مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتوجيه دعوة إلى مصر لإطلاق برنامج قطري، من المتوقع أن يتم إطلاقها في عام ٢٠٢٠ وسيتم تنسيقه عن كثب مع مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.</p>	<ul style="list-style-type: none"> اجتماع المجلس الاستشاري: ١٦ أبريل ٢٠١٩. اجتماع الفريق التوجيهي: ١٨ يونيو ٢٠١٩. أيام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك القمة الحكومية للأعمال رفيعة المستوى: ١٧-١٩ يونيو ٢٠١٩. المجلس الاستشاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فبراير ٢٠٢٠ المشاورات: فبراير - يونيو ٢٠٢٠ المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نهاية عام ٢٠٢٠ 	<ul style="list-style-type: none"> في ٢٠١٩-٢٠٢٠ تحت إشراف وقيادة الرئاسة التونسية، سيقوم كل من المجلس الاستشاري والمجموعة التوجيهية بإبلاغ التطورات الرئيسية للبرنامج منذ اجتماعات مجموعات التوجيه في نوفمبر ٢٠١٨، مع تسليط الضوء على الإنجازات والتحديات الرئيسية بهدف دعم تنفيذ إعلان تونس. سيتم استشارة الوزراء لتوفير التوجيهات وتمهيد الطريق لعقد مؤتمر وزاري للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠٢٠. في هذه الفترة، سيقوم الفريق التوجيهي بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> تقييم تنفيذ آلية المراقبة المعززة للبرنامج والتي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١٨، وسوف تقدم إرشادات بشأن التعديلات المحتملة. تحليل كيفية معالجة المواضيع الناشئة بما في ذلك البنية التحتية والإحصاءات عالية الجودة. الإشراف على جميع المواد التحليلية والموضوعية المقدمة إلى مجموعات العمل والشبكات والسعي لضمان مواءمتها مع الاستراتيجية العامة للبرنامج وضمان تناسق السياسة الإستراتيجية من داخل البرنامج وخارجه من خلال توفير التوجيه الاستراتيجي. تقديم الإرشاد في التوجهات السياسية لتعزيز النمو الشامل وتعزيز القدرة التنافسية. 	<p>المجلس الاستشاري والمجموعة التوجيهية</p>

النتيجة الأولى: تحسين فهم الروابط بين أبعاد السياسة من قبل حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزيادة ملكية المبادرة

النتائج	الأهداف الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	الأنشطة في ٢٠١٩-٢٠٢٠	التكامل مع أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى
القضايا الناشئة والعناصر الأفقية	<p>بعد استنتاجات اجتماع الفريق التوجيهي في نوفمبر ٢٠١٨. عالج البرنامج الأولويات الناشئة للمنطقة. على وجه الخصوص، تم تنظيم مؤتمرات إقليمي يتناولان سياسات تحسين الإحصاءات لدعم سياسات القدرة التنافسية ودراسة آليات الاستثمار لتطوير بنية تحتية عالية الجودة.</p> <p>سينخرط البرنامج في مجال الرقمنة ودعم مشروع الرقمنة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. سيتضمن اجتماع الفريق التوجيهي لعام ٢٠١٩ جلسة حول "سد الفجوة الرقمية"، والتي قد تمهد الطريق لمزيد من العمل في مجال الاقتصاد الرقمي ومعالجة القضايا المتعلقة بالوظائف والمهارات وتنظيم المشاريع أو الوصول الشامل.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • مؤتمر إقليمي حول تعزيز الإحصاءات والخدمات الإحصائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال البرنامج في ١٥ أبريل ٢٠١٩ في باريس. • مؤتمر رفيع المستوى حول جودة الاستثمار في البنية التحتية في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ مارس ٢٠١٩ في مصر. • مشروع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بهدف "دعم تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس". 	<p>يجري تنفيذ العمل الإحصائي بالتعاون مع مديرية الإحصاء التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشراكة في إحصاءات التنمية في القرن الحادي والعشرين (Paris21).</p> <p>أجري العمل لدعم الاستثمار عالي الجودة في البنية التحتية بالتوافق مع دعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للبنية التحتية للجودة في مجموعة العشرين.</p>
التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الإقليمية	<p>ستواصل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية المسؤولة عن قيادة التغيير، مثل صندوق النقد العربي (AMF) والاتحاد من أجل المتوسط (UfM) الذي سيطلق في ٢٠١٩-٢٠٢٠ مشروعين مشتركين مع البرنامج وبنك التنمية الإسلامي (IsDB) وغيره.</p> <p>يوصل البرنامج التعاون مع شراكة دوفيل لمجموعة الدول الصناعية السبع في الجولة الأخيرة من صرف الأموال. سيقوم البرنامج أيضًا بتنسيق أعماله مع مجموعة العشرين الخاصة بأفريقيا فيما يتعلق بعمله عبر شمال إفريقيا.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • صندوق النقد العربي: تنفيذ مشاريع بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠١٨. • الاتحاد من أجل المتوسط: تنفيذ مشاريع بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠١٨. • الاتحاد من أجل المتوسط: إنشاء إطار وتطوير تقرير يقيس التكامل الإقليمي عبر الاتحاد من أجل المتوسط ومناطقها الفرعية. • الاتحاد من أجل المتوسط: إطلاق دراسة حول تهديدات التهجير القسري ودينامياتها في المناطق المجاورة للاتحاد من أجل المتوسط (يتم التأكد منه) • استكشاف أماكن جديدة للتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى. 	<p>سيتم تنسيق الأنشطة مع مديريات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الصلة بما في ذلك مركز ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمناطق والمدن ومديرية الشؤون المالية والمشاريع ومديرية التعاون الإنمائي وإدارة الإحصاء والبيانات ومديرية الحكم العام.</p>

النتيجة الثانية: زيادة الأدوات لأصحاب المصلحة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وزيادة الوعي حول القيود القانونية

التكامل مع أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	الأنشطة في ٢٠١٩-٢٠٢٠	الأهداف الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	النتائج
<ul style="list-style-type: none"> • الأنشطة الجنسانية الأفقية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحوكمة والمجموعة الإنمائية والعمل الجنساني الشامل في المنظمة. • الأعمال المتعلقة بنوع الجنس في البرنامج القطري بالمغرب. • تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية مثل كوثر وجامعة الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط ووكالات الأمم المتحدة. • التعاون في استراتيجية تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لصندوق ليبيا الانتقالي لتعزيز دور وقدرات جمعيات المرأة في الأعمال التجارية في تنمية القطاع الخاص في ليبيا 	<ul style="list-style-type: none"> • اجتماعات منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة السنوية: في عام ٢٠١٩ في ستوكهولم (نوفمبر)؛ في عام ٢٠٢٠ (يتم التأكد منه). • وضع اللمسات الأخيرة على المنشور المتعلق بالإصلاحات القانونية والسياساتية وإطلاقه لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة. • وضع اللمسات الأخيرة على الورق عن جمع البيانات لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة ونشر ودعم التنفيذ. • المشاورة الوطنية حول التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر (١٠ سبتمبر ٢٠١٩). • مبادرة صوتية ومرئية لتعزيز وتحفيز وصول الفتيات الصغيرات إلى مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. • تنظيم حدث جانبي في الدورة ٦٣ للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (CSW63) بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (١١-٢٢ مارس ٢٠١٩). 	<ul style="list-style-type: none"> • سوف يواصل منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة الدعوة إلى الإصلاحات القانونية والمؤسسية والسياساتية لدعم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز لتعزيز مشاركة المرأة على جميع مستويات الاقتصاد. سيعمل منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى الإقليمي وسيواصل المشاورات الوطنية والبعثات الاستشارية لتشجيع الإصلاحات الأولويات ستكون: • دعم وقياس نشر الممارسات الجيدة بشأن الإصلاحات القانونية والخبرات الجيدة لمكافحة التمييز القانوني ضد المرأة. • التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الإحصائية للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس. • لضمان تعميم الاعتبارات الجنسانية في جميع أنحاء برنامج القدرة التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما دعم الظروف الإطارية لتعزيز توظيف النساء وزيادة الأعمال. 	<p>منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة (WEEF)</p>

النتيجة الثالثة: فهم أفضل للروابط بين التجارة والاستثمار لتعزيز التكامل على جميع المستويات (العالمية والإقليمية ودون الوطنية) واكتساب أدوات وآلات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدعم السياسات السليمة.

التكامل مع أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	الأهداف الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	النتائج
<ul style="list-style-type: none"> ● برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول تشجيع الاستثمار في البحر المتوسط. مشروع صندوق الحوالة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول تحسين مناخ الاستثمار في مصر. ● الأعمال المتعلقة بالاستثمار للبرنامج القطري بالمغرب. ● عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على إحصاءات ومؤشرات التجارة والاستثمار. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الاجتماعات السنوية: نوفمبر ٢٠١٩ (الرباط)، ٢٠٢٠ (يتم التأكيد منه). ● صياغة ورقة عن الاستثمار والتجارة، مع التركيز على (١) اتجاهات وإصلاحات الاستثمار والتجارة الحديثة، (٢) الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، (٣) المساواة بين الجنسين في الاستثمار والتجارة مع التوصيات الإقليمية القائمة على العمل الذي بدأ في عام ٢٠١٨. سيمهد التقرير الطريق نحو خارطة طريق للإصلاحات وتنفيذها، بما في ذلك مساهمة الشركاء الآخرين (المنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية). ● حلقات دراسية إقليمية (٤ في السنة) وورش عمل وطنية (خاصة للجزائر والسلطة الفلسطينية) في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول تشجيع الاستثمار في البحر المتوسط ● مشاركة واضعي السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأنشطة المتعلقة بالاستثمار في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والندوات المتعلقة ببناء القدرات. المساهمة في تنفيذ مشروع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن دعم تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. 	<p>مجموعة العمل المعنية بالاستثمار والتجارة (WG1)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● ستقوم مجموعة العمل بتحليل وتقديم دليل على العلاقة التجارية والاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ستواصل مجموعة العمل على مراجعة اتجاهات الاستثمار والتجارة وتقييم السياسات. ستحدد الدروس التي يمكن تعلمها من الإصلاحات السابقة والمستمرة، مع الاستفادة من الأعمال السابقة. ستعمل مجموعة العمل أيضاً على تعزيز النقاش حول سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، استناداً إلى أدوات وآلات إحصاءات التجارة والاستثمار الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تم الكشف عنها في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨. ● ستشمل مجموعة العمل بشكل أفضل منظور القطاع الخاص في تحديد الحواجز والعقبات أمام التجارة والاستثمار (بناءً على المجلس الاستشاري للأعمال) ● سيتم التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين في سياسات التجارة والاستثمار بناءً على العمل التحليلي الأولي الذي تم إنتاجه في عام ٢٠١٨.

النتيجة الرابعة: معرفة أفضل بالممارسات الدولية الجيدة وأدوات السياسة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمرأة

التكامل مع أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	الأنشطة في ٢٠١٩-٢٠٢٠	الأهداف الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	النتائج
<ul style="list-style-type: none"> مشروع صندوق الانتقال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "استراتيجية تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا". أنشطة منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة والمجلس الاستشاري للأعمال ومجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية التأزر مع مركز ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمناطق والمدن على ريادة الأعمال النسائية. ورشة عمل حول الاستثمار وروابط الشركات الصغيرة والمتوسطة في السلطة الفلسطينية. 	<ul style="list-style-type: none"> الاجتماعات السنوية: ١٩ يونيو ٢٠١٩ كجزء من أيام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تونس، ٢٠٢٠ (يتم التأكد منه). دورتان تدريبيتان إقليميتان حول سياسات القدرة التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تركز على التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في المنطقة وسياسات تنمية القطاع الخاص لمواجهة هذه التحديات (بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي في الكويت). دورتان تدريبيتان إقليميتان حول سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال (بالتعاون مع مركز النقد الدولي في الكويت) صياغة تقرير الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تغطي الجوانب المحددة في عام ٢٠١٨. 	<ul style="list-style-type: none"> ستواصل مجموعة العمل الثانية معالجة المجالات الإستراتيجية الأربعة المحددة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠: وضع سياسات فعالة وبيئات عمل أفضل والحصول على التمويل وريادة الأعمال ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. في فترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، ستركز مجموعة العمل بشكل خاص على كيفية دمج جوانب وتكنولوجيات التحول الرقمي في أنشطتها، بما في ذلك ترويج التقنيات الرقمية لريادة الأعمال بين النساء والشباب. تقديم الإرشاد في التوجهات السياسية لتعزيز النمو الشامل وتعزيز القدرة التنافسية. 	<p>فريق العمل المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة (WG2)</p>

النتيجة الخامسة: زيادة استخدام المعايير الدولية بشأن حوكمة الشركات

التكامل مع أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	الأنشطة في ٢٠١٩-٢٠٢٠	الأهداف الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	النتائج
<ul style="list-style-type: none"> المشاركة في جميع الاجتماعات السنوية لمجموعات العمل لبرنامج القدرة التنافسية. المشاركة في العمل الأوسع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الشركات المملوكة للدولة والتنوع بين الجنسين. ستساهم أبحاث مجموعة العمل في تمثيل اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول هذه الموضوعات. 	<ul style="list-style-type: none"> الاجتماعات السنوية: ١٦-١٧ أبريل ٢٠١٩ في باريس، ٢٠٢٠ (يتم التأكد منه)؛ إطلاق تقرير "حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: بناء إطار للقدرة التنافسية والنمو" ومناقشة استراتيجيات التنفيذ. يعتمد هذا التقرير على التقارير الأربعة التي تم تطويرها في عام ٢٠١٨ وجميعها حول (١) تحسين الشفافية والكشف عن الشركات المدرجة؛ (٢) والوصول إلى تمويل طويل الأجل وأسواق رأس المال؛ (٣) وتحقيق التوازن بين الجنسين في قيادة الشركات؛ (٤) وملكية الدولة للشركات المملوكة للدولة. قدم التقرير الأساس للمناقشة حول استراتيجيات تنفيذ السياسات. مشاركة ممثلين مختارين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الأنشطة المتعلقة بحوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك لجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ندوات لنشر نتائج التقرير والأستاذ عليها في عُمان، ديسمبر ٢٠١٩ (يتم التأكد منه) ولبنان في ٢٠١٩ أو ٢٠٢٠ (يتم التأكد منه). الدعم الوطني المستهدف في تنوع مجلس الإدارة وحوكمة الشركات المملوكة للدولة واستخدام التكنولوجيا من قبل السلطات الإشرافية وآليات إدارة معاملات الأطراف ذات الصلة، ٢٠٢٠ (يتم التأكد منه). 	<ul style="list-style-type: none"> ستواصل مجموعة العمل الثالثة دعم تطوير أطر عمل حوكمة الشركات القوية لتعزيز القدرة التنافسية وتنمية القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تمشيا مع أهداف مجموعة العمل الثالثة وتحديد التحديات الرئيسية في عام ٢٠١٧ وتطوير خيارات السياسة في عام ٢٠١٨ واستراتيجيات التنفيذ في عام ٢٠١٩، تركز مجموعة العمل على أربعة مجالات مواضيعية في عام ٢٠١٩: (١) الشفافية والإفصاح عن الشركات المدرجة؛ (٢) والوصول إلى تمويل الشركات وأسواق رأس المال؛ (٣) والتوازن بين الجنسين في قيادة الشركات؛ (٤) والشركات المملوكة للدولة. 	<p>مجموعة العمل حول حوكمة الشركات (WG3)</p>

النتيجة السادسة: تعزيز الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص والنقابات وتحسين قدرات جمعيات القطاع الخاص

النتائج	الأهداف الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	الأنشطة في ٢٠١٩-٢٠٢٠	التكامل مع أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى
المجلس الاستشاري للأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا	<ul style="list-style-type: none"> سيكون الهدف من المجلس الاستشاري للأعمال لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠ هو زيادة عضويته وتوحيد آليات التشغيل الخاصة به. سيقوم المجلس الاستشاري للأعمال بتوحيد مجموعات التركيز التي تم إنشاؤها لتوجيه وجهات نظر القطاع الخاص إلى مجموعات العمل الأخرى لبرنامج القدرة التنافسية. سيتم إعطاء أهمية خاصة للشباب، حيث إنها فئة ذات أولوية من السكان الذين يمكن أن يكون لهم تأثير قوي فيما يتعلق بخلق فرص العمل من خلال ريادة الأعمال، ولكن يجب إدراجهم بشكل أفضل في السياسة التدميمية. سوف يستفيد برنامج التنافسية من شبكة المجلس الاستشاري للأعمال لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص ودعم منظمات القطاع الخاص من خلال أنشطة بناء القدرات والتعلم من الأقران. 	<ul style="list-style-type: none"> الاجتماعات السنوية: ١٧ يونيو ٢٠١٩ في تونس كجزء من أيام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ٢٠٢٠ (يتم التأكد منه). تنظيم مشترك للجنة خلال أيام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع نقابة عمال اتحادات الشركات المتوسطة (BusinessMed) وكوثر. توسيع نطاق العمل التحليلي الذي تم إجراؤه في عام ٢٠١٨ حول تعيين منظمات الأعمال من أجل تطوير دراسات الحالة حول مبادرات محددة من الحوار بين القطاعين العام والخاص وغيرها من الموضوعات المحددة من خلال مجموعات التركيز. وأيضاً، إنتاج مخرجات تحليلية تربط دور القطاع الخاص في مواضيع برنامج القدرة التنافسية، على سبيل المثال دور منظمات الأعمال في البلدان الهشة. إنشاء منصة أعمال للشباب تحت المجلس الاستشاري للأعمال: سوف يطلق المجلس الاستشاري للأعمال رسمياً منصة محددة لجمع منظمات التجارة الشبابية. سيكون لها أيضاً رئيسان مشاركان، وبناء على هيكل المجموعة الأم، سيكونان من أهم منظمات التجارة الشبابية في تونس وإسبانيا: مركز رواد الأعمال الشباب في تونس (CJD Tunisie) والاتحاد الإسباني لجمعيات رواد الأعمال الشباب (CEAJE). دمج مجموعات التركيز لكل مجموعة من مجموعات عمل برنامج التنافسية (الاستثمار والتجارة، والشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وحوكمة الشركات، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والمرونة الاقتصادية، ونزاهة العمل) لتوضيح تمثيل القطاع الخاص. 	<ul style="list-style-type: none"> ستشارك المجلس الاستشاري للأعمال في جميع الاجتماعات السنوية لبرنامج القدرة التنافسية وستقوم مجموعات العمل ومجموعات التركيز بإعداد وظائف قصيرة لأراء القطاع الخاص حول الموضوعات التي تمت مناقشتها. سيتم ربط المجلس الاستشاري للأعمال أيضاً بمبادرة الأعمال من أجل النمو الشامل، وهي منصة مماثلة تجمع الشركات ولكن على مستوى عالمي. وستتطلع أيضاً إلى التعاون مع منصات مختلفة مثل قمم مجموعة العشرين للأعمال أو نقابة عمال اتحادات الشركات المتوسطة أو غيرها. مشاريع وطنية لتقديم المساعدة الفنية، على سبيل المثال مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان.

النتيجة السابعة: منصة موحدة لتوسيع استخدام معايير النزاهة الدولية المعترف بها والمعايير وأفضل الممارسات بين القطاع الخاص

التكامل مع أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	الأنشطة في ٢٠١٩-٢٠٢٠	الأهداف الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	النتائج
<ul style="list-style-type: none"> تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على تنفيذ اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في العلاقات التجارية الدولية. عمل مجموعة العشرين للأعمال لمكافحة الفساد بقيادة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. أنشطة مشتركة وتعاون مع برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحوكمة. تطوير شراكات مع الجهات الفاعلة الدولية أو الإقليمية الأخرى الداعمة لمحاربة الفساد في المنطقة. البرنامج القطري للمغرب: التعاون من أجل انضمام المغرب إلى اتفاقية مكافحة الرشوة 	<ul style="list-style-type: none"> "دورة تدريبية في مركز الكويت لصندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل يناير ٢٠٢٠ (يتم التأكد منه)" الاجتماعات السنوية: مارس ٢٠١٩ كجزء من أسبوع النزاهة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وضع اللمسات الأخيرة على تقرير الممارسات والثغرات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الحوار العام الخاص لمكافحة الفساد. نشر دليل الإجراءات الجماعية لمكافحة الفساد. حلقة دراسية لبناء القدرات بشأن النزاهة ومكافحة الفساد لدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان (١٠-١١ يوليو، بيروت) ندوة إقليمية حول الاستثمار والنزاهة في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول تشجيع الاستثمار في التعاون والتنمية الاقتصادية البحر المتوسط. 	<ul style="list-style-type: none"> في أعقاب الاجتماع السنوي في مارس ٢٠١٩، ستكمل شبكة النزاهة التجارية تحليل الممارسات الجارية بالإضافة إلى الفجوات والاحتياجات في الحوار بين القطاعين العام والخاص حول مكافحة الفساد في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهدف المساعدة في تحديد اتجاهات شبكة النزاهة التجارية دامة لتمكين التغيير وتعزيز النزاهة التجارية. ستعمل شبكة النزاهة التجارية أيضاً على تعميق فهم العلاقة بين مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد ودعم التنسيق المؤسسي القوي والتحالفات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية. تمشيا مع هدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني للبرنامج واستنادا إلى المناقشات التي دارت حول النوع الاجتماعي والنزاهة في اجتماع شبكة النزاهة التجارية لعام ٢٠١٩، سوف يعكس العمل بشكل أكبر الحاجة وسبل تنفيذ سياسات مكافحة الفساد المراعية للاعتبارات الجنسانية لتحقيق نتائج سياسية أفضل. علاوة على ذلك، ستواصل شبكة النزاهة التجارية تعزيز الحوار مع عدد مختار من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول فوائد الانضمام إلى اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في العلاقات التجارية الدولية ودعمهم في الاقتراب من الهيئة المنفذة لهذه الأخيرة . 	<p>شبكة النزاهة التجارية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MOBIN)</p>

النتيجة الثامنة: تسريع التعلم من الأقران بين الحكومات المستهدفة والتنسيق مع المنظمات الدولية وإشراك القطاع الخاص للاستجابة للاحتياجات الاقتصادية الناجمة عن الصراع والهشاشة

التكامل مع أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	الأنشطة في ٢٠١٩-٢٠٢٠	الأهداف الإستراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	النتائج
<ul style="list-style-type: none"> مشروع صندوق التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول "استراتيجية تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا". التنسيق مع الشبكة الدولية للصراع والهشاشة والمبادرات الدولية الأخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> الاجتماعات الإقليمية السنوية: ديسمبر ٢٠١٩ (برلين)، ٢٠٢٠ (يتم التأكد منه). سيتم الاتفاق على الموضوعات الخاصة بالحدث السنوي مع الرؤساء وستستند إلى المناقشات التي عقدت خلال الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٨. من المتوقع أن يكون جزء من التركيز هو إضافة دراسات حالات قطرية جديدة لتطبيق الإطار المفاهيمي الجاري تطويره حالياً. توسيع نطاق العمل التحليلي بناءً على الإطار الجديد لدراسات الحالة القطرية والمواضيع المحددة كأولوية في الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٨. سيتم إعداد تقارير تحليلية عن السياسات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من القطاع الخاص في السياقات الهشة. سيتم تطوير دراسة حالة إضافية تبحث في مبادرات لتمكين النساء اللاجئات في الأردن. مشاركة خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المحافل الدولية حول المرونة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. 	<ul style="list-style-type: none"> سيواصل البرنامج عمل مجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية التي تم توحيدها، وهي توفر منصة إقليمية لمعالجة القضايا المتعلقة بالمرونة الاقتصادية في سياق الصراع والهشاشة والتي تم تحديدها من قبل البلدان ذات الصلة. ستواصل فرقة العمل مع المبادرات الدولية الأخرى من أجل نشر نتائج واستنتاجات أعضائها. يتمثل أحد أهداف ٢٠١٩-٢٠٢٠ في الاعتماد على المنهجية التي تم تطويرها في عام ٢٠١٨ لتحليل المستوى القطري لاستكمال المناقشات الإقليمية. 	<ul style="list-style-type: none"> مجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية

تعزيز التعاون مع برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحكومة

- حدث مشترك حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أسبوع النزاهة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مارس ٢٠١٩
- تحديث المذكرة المفاهيمية بعنوان "التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الروابط بين الحكم الرشيد والحماية والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والعدالة"
- المجلس الاستشاري المشترك لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول الحوكمة والقدرة التنافسية من أجل التنمية (فبراير ٢٠١٩)
- المجموعة التوجيهية المشتركة لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول الحوكمة والقدرة التنافسية من أجل التنمية (أبريل ٢٠١٩)
- تقديم تقارير مشتركة إلى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- أنشطة مشتركة محتملة بين مجموعة العمل المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وسياسة ريادة الأعمال وفريق العمل التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعني بالإصلاح التنظيمي وسيادة القانون وكذلك شبكة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن المشتريات العامة
- الإخصاب المتبادل حول العمل المتعلق بالبلدان الهشة بما في ذلك التنسيق للاجتماع السنوي حول مجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية
- بعثات حوار السياسات رفيعة المستوى المشتركة إلى المنطقة
- التنسيق المشترك للمانحين والتواصل معهم

يتم تمويل برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا
للقدرة التنافسية بالتعاون مع:



SIEMENS

